محاور البحث في القانون الإداري

- أعمال موجهة -

مقدمـــــة

ينتمي القانون الإداري إلى القانون العام، ويصنّف على وجه التحديد ضمن فروع القانون العام الداخلي، يقصد به:

ذلك القانون الذي يحكم الإدارة العامة من حيث تنظيمها، نشاطها وما يثيره هذا النشاط من منازعات.

أي أنه: فرع من فروع القانون العام الداخلي، يتضمن مجموعة قواعد قانونية استثنائية غير مألوفة في نطاق القانون الخاص، تطبق على الإدارة العامة تنظيما، نشاطا ومنازعة.

من حيث نشأته، يعتبر القانون الإداري أساس فرنسي خالص، ذلك أن وجوده بمدلوله المذكور، أي كقواعد قانونية متميزة عن قواعد القانون الخاص تطبق على الإدارة بوصفها سلطة عامة، يرتبط بوجود قضاء إداري مستقل عن القضاء العادي، وقد كانت فرنسا الدولة الأم التي أخذت بنظام القضاء المزدوج، وبالتالي أول دولة عرفت ميلاد القانون الإداري كقانون مستقل.

في خصائصه، يتميز القانون الإداري على اعتبار أنه أحد فروع القانون بذات الخصائص التي تتميز بها القواعد القانونية بصفة عامة، فقواعده قواعد منظمة لعلاقات اجتماعية، عامة ومجرّدة، مقترنة بجزاء يترتب حال مخالفتها، إضافة إلى خصائص أخرى تختلف عن هذه الخصائص جعلته متميزا عن باقي فروع القانون، يتعلق الأمر بالخصائص الآتية:

- قانون حديث النشأة.
- قانون قضائي.
- قانون غير مقنّن في كل قواعده.
- قانون مرن قابل للتطور بما يتلاءم والحاجات العامة.

تتكوّن قواعد القانون الإداري بطريق التشريع، العرف والقضاء، فإذا كان في خصائصه يوصف بأنه قانون قضائي أي من صنع القضاء، إلا أن ذلك لا يعني أن القضاء هو مصدره الوحيد، لأن هذه الصفة لا تذهب في معناها إلى أكثر من أن دور القضاء في استخلاص قواعد القانون الإداري أهم من دوره في سائر القوانين، كما أن سلطة القاضي الإداري أوسع بكثير من سلطة القاضي العادي.

وفي قواعده، يتداخل القانون الإداري مع الكثير من فروع القانون يستوي أن تكون فروعا للقانون العام أو فروعا للقانون الخاص، يتم التعرض لكل ذلك تفصيلا إلى جانب البحث في موضوع القانون الإداري (التنظيم الإداري والنشاط الإداري) وفقا للتقسيم التالي:

المحور الأول: التعريف بالقانون الإداري.

1. تعريف القانون الإداري.
2. نشأة وتطور القانون الإداري.
3. خصائص القانون الإداري.
4. مصادر القانون الإداري.
5. أساس ونطاق تطبيق القانون الإداري.
6. علاقة القانون الإداري بغيره من فروع القانون.

المحور الثاني: التنظيم الإداري وتطبيقاته في القانون الجزائري.

1. التنظيم الإداري (تعريفه وأهميته).
2. الشخصية المعنوية ودورها في التنظيم الإداري.
3. أساليب - طرق- التنظيم الإداري.

3.أ. نظام المركزية الإدارية.

3.ب. نظام اللامركزية الإدارية.

4. تطبيقات التنظيم الإداري في القانون الجزائري.

4.أ الهيئات الإدارية المركزية في القانون الجزائري.

4.ب. هيئات الإدارة اللامركزية في القانون الجزائري - الإدارة الإقليمية-

4.ب.أ. مفهوم نظام الإدارة المحلية في القانون الجزائري.

4.ب.ب.1. الولاية.

4.ب.ب.2. الولايات المنتدبة - المقاطعات الإدارية-

4.ب.ب.3. البلدية.

المحور الثالث: النشاط الإداري

1. المرفق العام - الإدارة المرفقية-

1.أ. مفهوم المرفق العام.

1.ب. أنواع المرافق العامة.

1.ج. إنشاء وإلغاء المرافق العامة.

1.د. المبادئ التي تحكم المرافق العامة.

1.ه. النظام القانوني للمرافق العامة.

1.و. طرق إدارة المرافق العامة.

1.ر. تفويض المرفق العام.

2. الضبط الإداري.

2.أ. مفهوم الضبط الإداري.

2.ب. هيئات – سلطات- الضبط الإداري.

2.ج. وسائل الضبط الإداري.

2.د. حدود سلطة الضبط الإداري.